

وبالتالي يعد توقع قيمة السهم ضرورياً لتقدير المكب المحمول من الاستثمار في الأسهم. لا يعد تقدير الأسهم تنبؤاً ولكنه توافق على القيمة يسهل الاستثمار ويضمن سيولة الأسهم، وهو: كيف تتحدد أسعار الأسهم في السوق، وهل تعكس هذه الأسعار القيمة الفعلية لهذه الأسهم؟ بما أن أسعار الأسهم تتتأثر بالعديد من العوامل وليس بالضرورة بالأسس الاقتصادية التي تؤثر بصورة مباشرة على أداء هذه الأسهم، فإن الأسعار الفعلية قد تكون أقل أو أكبر من القيمة. لتؤكد على حقيقة أن الأسعار لا تعكس دائماً التوازن في السوق أو الأساسيات الاقتصادية. وبالتالي يعد التقديم الجيد والعادل للأسهم الإسلامية ضرورة لزيادة شفافية السوق وبالتالي تجنب أنشطة المجازفة الناتجة عن توسيع الفارق بين القيم الحقيقية وأسعار السوق، ومن ثم تقليل احتمال حدوث فقاعات في أسواق الأسهم الإسلامية. فإنه لا يزال يستند في عملية تقدير الأسهم على الطريقة التقليدية. يتم تقدير أي ورقة مالية تصنف بأنها متوافقة مع الشريعة باستخدام تقنيات تقدير الأسهم في التمويل التقليدي، إذ لا يوجد في الوقت الحالي طريقة مختلفة لتقديرها يمكن وصفها بأنها مبنية على الشريعة. فإن قوى العرض والطلب التي تحدد أسعار الأوراق المالية سوف تعكس المسائل الشرعية الأساسية بالإضافة إلى المتغيرات الأخرى ذات العلاقة. وبالتالي لا بد من تطوير نظرية مناسبة للتقدير والتسعير تأخذ بعين الاعتبار المبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي. وبما أن تطوير النظرية يسترشد ويتأثر بتطور السوق، فإنه يجب أن يحدث مزيد من التحسن في الأسواق المالية الإسلامية قبل البدء بتطوير نظرية متميزة لتقدير الأسهم الإسلامية. لا تزال تقنيات ونماذج التمويل التقليدي ملائمة للاستخدام في عملية التقدير.